مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٥٠**

الخميس، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتيلوف
أوكرانيا .... السيد كوليك
آيرلندا .... السيد راين
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد الشواشي
جامايكا .... الآنسة دورانت
سنغافورة .... السيدة لي
فرنسا .... السيد دوتريو
كولومبيا .... السيد فالديفيسو
مالي .... السيد توري
موريشيوس .... السيد كونجول
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

01-46907 (A)
0146907

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود إبلاغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثليّ بلجيكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما حق التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ملادينوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي رويت (بلجيكا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غوينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غوينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد غوينو. وأفهم أنه مستعد أيضا للإجابة على الأسئلة أو تقديم توضيحات عند الحاجة. وعند انتهاء الإحاطة الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة. وأود أن أدعو الأعضاء إلى رفع أيديهم إذا رغبوا في أخذ الكلمة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غوينو.

السيد غوينو (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أبلِّغ أعضاء مجلس الأمن بالتطورات في كوسوفو منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وسأركِّز اليوم على بعض القضايا ذات الأولوية فيما يتعلق ببعثتنا في كوسوفو أي: التحضير للانتخابات والتحضير للحكم الذاتي في كوسوفو، والعلاقات مع طوائف الأقليات، وجهود البعثة الرامية إلى تحسين القانون والنظام، وتنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل التغلب على الانقسامات التي توقع الشقاق في كوسوفو.

القضية الأولى هي التحضير للانتخابات في كوسوفو. وقد دخل الآن التحضير لهذه الانتخابات مرحلة نشطة جدا، بانتهاء فترة توثيق الأحزاب في ٢٠ تموز/يوليه. واعتبارا من ذلك التاريخ، فإن ١٦ حزبا لألبان كوسوفو؛ و ١١ حزبا لطوائف الأقليات، بما فيها أربعة أحزاب صربية؛ ومرشحا مستقلا؛ وثلاث مبادرات للمواطنين؛ وتحالفا واحدا قاموا بتقديم طلبات التوثيق المطلوبة إلى لجنة الانتخابات المركزية.

وأنشأ قطاع بناء المؤسسات في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فرقة عمل خاصة لإبلاغ طائفة صرب كوسوفو بالنظام الانتخابي وبالتمثيل العرقي في الجمعية التي ستنتخب. ونشعر بالتشجيع إزاء الإشارات

الإيجابية التي شهدناها إلى الآن، إلا أننا لا نزال ندعو سلطات بلغراد إلى بعث إشارة لا لبس فيها إلى أحزاب صرب كوسوفو لكي تشارك مشاركة كاملة في الحملة الانتخابية.

وتستعد أحزاب ألبان كوسوفو للانتخابات. وكثير من الأحزاب الصغرى التي حصلت على أقل من ١ في المائة من الأصوات في الانتخابات البلدية تبحث عن شركاء لإقامة ائتلاف بغية تعزيز شعبيتها استعدادا للانتخابات. وحرصا على تشجيع إقامة الائتلافات، بدلا من وجود مسرح سياسي بالغ التفكك، أجازت لجنة الانتخابات المركزية تمديدا لمدة أسبوعين بحيث يمكن لهذه الائتلافات أن تسجل وتوثق نفسها وبالتالي أن تشارك في الانتخابات القادمة.

وإلى جانب توثيق الأحزاب، يجري أيضا التحضير للبدء بتسجيل الناخبين. وتجري هذه العملية بين ٣٠ تموز/يوليه و ٩ أيلول/سبتمبر. وحرصا على تيسير تسجيل المشردين داخليا، أبرمت المنظمة الدولية للهجرة مذكرات تفاهم مع سلطات صربيا والجبل الأسود. وبغية تيسير تسجيل الناخبين من طوائف الأقليات في كوسوفو، يجري التحضير لإنشاء مراكز خاصة لتسجيلهم. وتتضمن هذه العملية توظيف ٢٠٠ موظف محلي ينتمي معظمهم إلى طوائف الأقليات هذه التي نود أن نشجعها على التسجيل للانتخاب.

وتوزيع بطاقات شخصية على السكان المقيمين في كوسوفو يشكل عنصرا جوهريا يجعل وضع قوائم للناخبين هذا العام أيسر من وضعها أثناء الانتخابات الأولى، وهي الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٠. وألاحظ أنه قد جرى إنتاج أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ بطاقة شخصية إلى الآن، وأنه قد جرى توزيع ٠٠٠ ٦٠٠ بطاقة منها. والهدف هو إعطاء هذه البطاقات الشخصية إلى جميع الناخبين المؤهلين قبل الانتخابات.

وأود أن أقول بضع كلمات عن النقطة الثانية، المتعلقة بتنفيذ الإطار الدستوري، لأن بعثة الأمم المتحدة في الواقع تحضر للانتخابات في نفس الوقت الذي تواصل فيه العمل على وضع أحكام الإطار الدستوري والتحضير لانتقال السلطة بعد الانتخابات. وتركز البعثة على تطوير مؤسسات السلطة التنفيذية لأنه لم يجر بعد تناولها بالتفصيل في الإطار الدستوري. وتركز البعثة كذلك على الدعم والمراقبة الداخلية اللذين ستقدمهما إلى هذه المؤسسات الوليدة. وتؤكد عمليات التحضير للانتقال ''إضفاء الصبغة الكوسوفية'' على الإدارة العليا وبناء قدرات الموظفين المحليين في مجالات الإدارة والمشتريات وسياسة إدارة السوق والميزانية والشؤون المالية.

أود الآن أن أنتقل إلى المسألة البالغة الأهمية الخاصة بإشراك طوائف كوسوفو. لا يزال يتعين التشديد بشكل خاص على تشجيع طوائف الأقليات، ولا سيما طائفة صرب كوسوفو، على المشاركة في الحياة العامة في كوسوفو، عن طريق الاشتراك المباشر وتحسين الاتصالات مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حد سواء.

لا تزال الاستعدادات لعودة صرب كوسوفو على نطاق ضيق مستمرة، مع التركيز بشكل خاص على العودة إلى وادي أسوجين في بلدية استوك. ولمواجهة المتطلبات التمويلية الحاسمة من أجل العودة السالمة المستدامة، ترأس الممثل الخاص للأمين العام السيد هايكروب الاجتماع الأول للمانحين في بريستينا يوم ٢٩ حزيران/يونيه.

وفريق الاتصال المعني بالمحتجزين والمفقودين، الذي يضم مسؤولين عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلين عن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

يجتمع الآن كل اسبوعين. وأُحرزت بعض أوجه التقدم بشأن عدد من المسائل، مثل التعاون المباشر بشأن إخراج الجثث من القبور والتعرف على الرفاة الموجودة في مواقع المقابر الجماعية، بما في ذلك تبادل خبراء الطب الشرعي. ومسألة المفقودين لا تزال، بطبيعة الحال، تثير العواطف ولا تزال تدفع إلى المظاهرات والاحتجاجات في كل الجوانب. ومؤخرا جدا، تظاهر أقارب المفقودين من صرب كوسوفو في غراكانيتشا. وظلوا يقومون بذلك منذ ١٠ تموز/يوليه، مع إضراب العديد من أفراد الأسر عن الطعام يوم ١٦ تموز/يوليه. وفيما يتعلق بالمحتجزين الباقين من ألبان كوسوفو في سجن في صربيا، تطلع البعثة بالكامل على ملفات القضايا وسائر المعلومات ذات الصلة من وزارة العدل.

هناك وسائل أخرى لإشراك الطوائف تتضمن مشروع تشريع بشأن بيع ممتلكات الأقليات لتخفيف البيوع غير المنتظمة، وزيادة مشاركة صرب كوسوفو وطوائف الأقليات الأخرى في عملية التعليم.

إن عدد الأعضاء المعينين من طوائف الأقليات لا يزال في تزايد بما في ذلك تولي فرد من صرب كوسوفو مؤخرا وظيفة نائب رئيس المجلس البلدي في غنجيلين. وهذا يصل بعدد نواب الرئيس من الأقليات إلى ٧. وكانت هناك علامة إيجابية هامة هي تمثيل طوائف الأقليات في اجتماع افتتاحي لجمعية اتحاد بلديات كوسوفو، عُقد في بريستينا يوم ٣٠ حزيران/يونيه. ومن بين المشاركين البالغ عددهم ٧٦ عضوا، كان هناك ثلاثة عشر عضوا يمثلون طوائف صرب كوسوفو، والكروات، والبوشناق، والأتراك، والأشكاليين، والروم والمصريين والطائفة الغورانية.

هناك نقطة أخرى أود أن أذكرها هي العلاقات مع بلغراد. لا تزال البعثة تكثف علاقاتها مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتناول المسائل ذات الاهتمام المتبادل. وتعيين النائب الصربي لرئيس الوزراء مؤخرا، السيد كوفيتش، منسقا لكوسوفو – وهو تعيين رحبت به البعثة – يضيف بعدا جديدا إلى هذه العلاقة.

مع ذلك، هناك عامل معقّد ظهر مؤخرا في علاقات البعثة مع بلغراد هو النشاط المباشر بشكل متزايد لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا في كوسوفو. وهذا يشمل مساعي اللجنة الاتحادية لكوسوفو للقيام بوظائفها التنفيذية الضرائبية وأنشطتها لتسجيل الأنشطة في كوسوفو، وكذلك فتح مكاتب إقليمية دون موافقة البعثة، وقافلة إنسانية نظمها الحزب الديمقراطي يوم ١٤ تموز/يوليه.

فيما يتعلق بمسألة الأمن والقانون والنظام، أود أن أقول أنه بعد إرساء الدعامة الأولى، وهي دعامة الشرطة والعدل، هناك تنسيق أفضل واضح في الكفاح الحاسم ضد الجريمة المنظمة وعنف التطرف. ولا تزال الصلات بقوة كوسوفو في تحسن بوضع مبادرة أمن مشتركة يُراد بها استكشاف كيفية مواصلة مساعدة قوة كوسوفو في مسائل القانون والنظام. هناك سبع قضايا في انتظار المحاكمة على أساس القرار ٢٠٠١/٧، بشأن التصريح بامتلاك أسلحة في كوسوفو. وبالإضافة إلى تعزيز الدعامة الأولى، لا يزال العمل مستمرا بشأن العديد من المبادرات الرئيسية الأخرى التي تتعلق بالقانون والنظام ألا وهي: مشروع قرار بشأن الجريمة المنظمة؛ وإنشاء مكتب كوسوفو للجرائم الجسيمة؛ وبرنامج لحماية الشهود؛ والنظام التشغيلي للتعامل مع مخبري الشرطة؛ والخطط الرامية إلى إنشاء خط ساخن للجريمة في كوسوفو كلها.

وإدارة العدل تُعد لتوزيع خمسة قضاة ومدعين عامين دوليين جدد، مما يجعل العدد الإجمالي ٢٢. ولا تزال البعثة تسعى إلى مضاعفة العدد الحالي للموظفين القضائيين الدوليين من ١٧ لخفض القضايا الحساسة المتأخرة. وهناك قلق مستمر

بشأن نقص الأماكن في السجون. وفي الوقت الحالي، يزيد عدد السجناء بمعدل ٦٠ سجينا في الشهر. وإذا ظل عدد السجناء المحتجزين بواسطة المحاكم عند المستويات الحالية، فإن القدرة العقابية ستستنفد في غضون ثلاثة أشهر. والبعثة تنظر في حلول عديدة ممكنة لهذه المشكلة.

وجهود البعثة لتعزيز قوة الشرطة الأصلية لا تزال مستمرة، مع أول ترقية لمشرفين في المستوى الأول في إدارة شرطة كوسوفو تحدث بنهاية حزيران/يونيه. وأول حركة ترقيات تتضمن ٢٨ من مرتبة رقيب وواحد من رتبة ملازم أول. ومن المقرر ترقية ستة من رتبة ملازم أول في بداية آب/أغسطس.

فيما يتعلق بميتروفيشا، وهي مكان حساس آخر في كوسوفو، كما قد يعلم المجلس، في اجتماع لمجلس شمال الأطلسي، حضره كل من الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة كوسوفو، أيد المجلس جهود البعثة وقوة كوسوفو المشتركة لوضع استراتيجية شاملة لميتروفيشا، وذلك على أساس المبادئ الموصوفة لمجلس الأمن خلال بعثته إلى كوسوفو في منتصف حزيران/يونيه. وستنطوي الاستراتيجية على تدابير محددة في عدد من المجالات الرئيسية: الحكم المحلي والإدارة العامة؛ والأمن؛ والتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمالة؛ والعودة؛ وتدابير بناء الثقة. وستمثل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية علاقة التعاون والحوار السياسي مع بلغراد وكذلك المشاورات مع قيادة ألبان كوسوفو.

وفيما يتعلق بالمسألة العامة الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أود أن أؤكد أن من الأمور الرئيسية لأداء الحكم الذاتي الإقليمي سيكون وضع أساس مالي قوي. ورغبة في تسليم ميزانية متوازنة إلى الحكم الذاتي الإقليمي في ٢٠٠٢، فإن دعامة التعمير الاقتصادي تضمنت عدة استراتيجيات لتوليد عائد والتشجيع على اقتصاد سوقي شغال. وجزء من هذا هو إعادة تنشيط مشاريع الدولة والمشاريع المملوكة اجتماعيا. وهناك جزء آخر هو فرض ضريبة القيمة المضافة يوم ١ تموز/يوليه، ستكملها عند بداية عام ٢٠٠٢ ضريبة على الممتلكات.

أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. إن الحالة هناك لا تزال تثير قلقا بالغا لدى البعثة. وجهود البعثة لخفض نفوذ أعضاء الجماعات المسلحة الألبانية العرقية التي تعمل من كوسوفو ثبتت فعاليتها، بإلقاء القبض على أكثر من ٣٠٠ فرد حتى الآن بمقتضى أحكام القرار الخاص بحظر عبور الحدود والحواجز دون إذن. وكان هناك جهد آخر لوقف الدعم المقدم إلى جيش التحرير الوطني القادم من كوسوفو هو قرار الممثل الخاص للأمين العام في بداية تموز/يوليه بوقف خمسة أعضاء كبار في فيلق حماية كوسوفو كانوا مدرجين على القائمة السوداء للأمر التنفيذي للولايات المتحدة.

واعتبارا من ١٦ تموز/يوليه، قدَّر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن حوالي ٦٢ ٠٠٠ من اللاجئين المسجلين لا يزالون في كوسوفو بينما عاد حوالي ١٢ ٠٠٠. وفي الوقت الحاضر، عدد الذين وصلوا يزيد على عدد العائدين، بينما يترك الكثيرون سكوبجي كتدبير حَذَر بينما ينتظرون نتائج المفاوضات الجارية في سكوبجي. ويُظهر تذبذب الأرقام استمرار انعدام اليقين بشأن احتمالات السلام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد بلغت العائلات المضيفة في كوسوفو حد التشبع في منطقة غنجيلاني، حيث يستقر المقام بمعظم اللاجئين. وتنظر مفوضية شؤون اللاجئين في تغيير اتجاه تدفقاتهم في المستقبل إلى مناطق أخرى.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، قررت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن تغلق حدودها مع كوسوفو

عند معبر بلاس الحدودي الخاص بالمنظمات التابعة للأمم المتحدة وقوة كوسوفو. وكما حدث لدى إغلاق الحدود في شهر آذار/مارس من هذا العام، تتقدم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالفعل بالتماسات إلى سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حيث أن هذا القرار يفرض قيودا قاسية على تنفيذ البعثة لولايتها.

وختاما أود أن أؤكد أن مواصلة إحراز التقدم بشأن التخطيط للتحول إلى الحكم الذاتي المؤقت، وتدابير بناء الثقة وتعزيز مجال القانون والنظام على مدى الشهر الماضي قد شكلت إسهاما قيِّما صوب تحقيق الهدف الذي ترمي إليه البعثة، وهو وضع أساس قوي للانتخابات المزمع إجراؤها على نطاق كوسوفو في موعد لاحق من هذه السنة. ومن دواعي سرورنا الشديد أن أربعة أحزاب صربية من كوسوفو قد قررت التسجيل للانتخابات، ونحثّ السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جديد على أن تشجع دون مواربة المشاركة في الانتخابات بوصفها وسيلة لسد الطرق أمام التطرف، والحد من حالات التوتر فيما بين المجموعات العرقية، وإثبات حق الطائفة الصربية في كوسوفو في المطالبة بالمشاركة في العملية السياسية.

والآن وقد اتخذت بعض الأحزاب الصربية في كوسوفو قرارا بالتسجيل للانتخابات، تزداد ضرورة كفالة أن ترى الطائفة الصربية في كوسوفو أن ثمة منافع ملموسة يمكن أن تعود عليها من التعاون في هذه العملية التي تمسك البعثة بزمام قيادتها. وتستغرق بعض المشاريع وقتا لكي ترسخ جذورها وتظهر فوائدها للعيان. ويجب أن نعمل لكفالة استمرار البرامج التي تضطلع البعثة بتنفيذها على جميع الأصعدة لالتماس مشاركة طوائف الأقليات، فلن تتحقق هذه الأهداف إلا من خلال المثابرة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام غينو لإحاطته الوافية بشأن الحالة في المنطقة والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

ونحيط علما بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد هاكيروب، والبعثة التي يرأسها لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في هذه المقاطعة. ونرحب بالخطوات المتخذة لتطوير الحوار بين البعثة وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونتوقع مزيدا من تكثيف ذلك التعاون بشأن جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) دون استثناء. ونود التركيز من جديد على أن البعثة لا تستطيع الوفاء بولايتها إلا عن طريق التفاعل القوي مع بلغراد. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة توقيع اتفاق مع بلغراد بشأن وضع كل من البعثة وقوة كوسوفو.

ومن المسائل الرئيسية الآن، كما أكد السيد غينو في إحاطته، التحضير للانتخابات المزمع إجراؤها على نطاق كوسوفو بأسرها. إذ ترتبط مهمة ضمان كونها حقا ديمقراطية وتمثيلية ارتباطا لا انفكاك منه بضرورة التحضير الدقيق لها، بمشاركة نشطة من جانب بلغراد. ويجب أولا توفير شروط الأمن لكفالة مشاركة جميع الطوائف العرقية في الإقليم على قدم المساواة دون استثناء وضمان تمتعها بحرية حقيقية في التعبير ومشاركة عادلة في أجهزة الحكم الذاتي الجديدة. ومن الأهمية بمكان توفير شروط الأمن المناسبة قبل إجراء الانتخابات والسير في عملية عودة اللاجئين والمشردين بشكل مطرد.

ويساورنا قلق بالغ بسبب استمرار عدم إحراز أي تقدم حقيقي في تحديد مصير المفقودين البالغ عددهم ١ ٣٠٠ شخص من الصرب وغيرهم من سكان كوسوفو غير الألبان. وعدم اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة لا يؤدي إلا إلى تأكيد ما يقال عن الاتجاهات الإنسانية وأثرها على طرف واحد هو ألبان كوسوفو، ونشير إلى عدم الاستعداد

للإصغاء لنداءات المساعدة الصادرة عن أقارب المفقودين من سكان هذه المقاطعة غير الألبان. ونحث على تسوية هذا الأمر بأسرع ما يمكن.

ونرى أن علينا أن نشير إلى الإنجاز الرئيسي الذي تمخضت عنه زيارة أعضاء مجلس الأمن لكوسوفو في شهر حزيران/يونيه، وهو تقديم طلب واضح الصياغة إلى البعثة والقوة وجميع الزعماء السياسيين في كوسوفو لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا سيما فيما يتعلق بـأمن الأقليات، على نحو كامل وشامل.

وثمة مشكلة خطيرة أخرى ما زالت بلا حل هي نزع سلاح المتحاربين والقضاء على وحداتهم المسلحة غير المشروعة. فنحن نسمع كل يوم أخبارا عن اكتشاف أسلحة في المقاطعة. وكما لاحظ النائب الرئيسي للممثل الخاص ماثيوز في اجتماع عقدته مؤخرا جماعة أصدقاء كوسوفو التابعة للأمين العام، ليست المسألة مسألة بنادق بالية ترجع إلى القرن التاسع عشر، بل أنواع حديثة للغاية من الأسلحة. والمنتظر أن تساعد حقا على حل هذه المشكلة الترتيبات التي قام بها مؤخرا رئيس البعثة من أجل مكافحة حيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية وحالات العبور غير المشروع لحدود كوسوفو الخارجية والإدارية ولمكافحة الإرهاب.

وقد اتخذت البعثة والقوة خطوات معينة لوقف الغارات الاستفزازية التي قام بها المقاتلون الألبان عبر حدود المقاطعة. بيد أنه لا بد من تكثيف هذه الجهود. ومن الضروري الآن بشكل قاطع أن تتخذ الكيانات الدولية الموجودة خطوات فعالة وفورية لوقف توسع التطرف الألباني وتجاوزه نطاق كوسوفو، والحفاظ على الاستقرار في البلقان.

ومن دواعي قلقنا الشديد الأنباء عن الأزمة في مقدونيا ومفادها أن مجموعة كبيرة من المقاتلين الألبان في كوسوفو تنتظر الأوامر لغزو ذلك البلد. ولا يمكن السماح بهذا. ونتوقع من قيادة البعثة بالتعاون الوثيق مع القوة أن تتخذ خطوات إضافية لإتمام تجريد المنطقة من السلاح ونزع سلاح المقاتلين السابقين في جيش تحرير كوسوفو، من أجل حرمان الهياكل التي تخلف جيش تحرير كوسوفو من أي قدرة على التأثير في الحالة السياسية ووقف عمليات تسليم الأسلحة غير القانونية للمتطرفين عبر الحدود. ومن المهام ذات الأهمية العاجلة بشكل خاص اليوم التنفيذ الصارم لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) بشأن الحظر على الأسلحة في كوسوفو.

وقد استرعينا الاهتمام إلى قرار البعثة بتعليق سلطات الأعضاء القياديين الخمسة في فيلق حماية كوسوفو الذين يشتبه بتورطهم في أنشطة هدامة في مقدونيا، واعتقال الرائد ساراماتي، قائد أحد ألوية الفيلق، المتهم بالقيام بأنشطة تشكل تهديدا للكيانات الدولية الموجودة في كوسوفو. ويجب أن نشدد مرة أخرى على عدم مقبولية حالة يكون فيها أفراد من هذا القبيل من المتعاونين مع البعثة باسم الفيلق.

ومرة أخرى نحذر تحذيرا جادا للغاية من القيام بأية محاولات لحل مشكلة إعادة إدماج كوسوفو ميتروفيتشا بالقوة بحجة أنه غير مسموح باستمرار الوضع الحالي وأن الحالة تحتاج إلى حل قبل الانتخابات. ولقد تكلم السيد غويهينو عن هذه المسألة في إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا. وأية محاولة في ميتروفيتشا لاستخدام القوة أو للإسراع بعملية ألبنة المنطقة ستكون محفوفة بأخطر النتائج: اندلاع أعمال العنف في سائر أنحاء شمالي كوسوفو؛ وإجبار الصرب على الإجلاء من ذلك الجزء من المقاطعة؛ وفي نهاية المطاف، خروجهم تماما من كوسوفو.

ولن يكون الحل إلا سياسيا وشاملا ومرصودا بعناية، ولا بد أن يستند أساسه إلى تعزيز الثقة بين الطائفتين الصربية والألبانية. وفي هذا السياق، نحيط علما بالمقترحات

الرامية إلى إشراك الممثلين الصرب من الهياكل الموازية في الأعمال التي تقوم بها في ميتروفيتشا الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وعلى العموم، بغية تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، نرى أننا بحاجة إلى اتباع نهج تستند في المقام الأول إلى توفر الإرادة السياسية لدى دول المنطقة وإلى مساعدة نشطة من المجتمع الدولي. هذا هو هدف المبادرة الروسية من عقد مؤتمر قمة للبلقان كي يتسنى لدول المنطقة أن تتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا يحدد التزاماتها المشتركة بالامتثال الصارم للمبادئ الأساسية في العلاقات فيما بين الدول.

ولا بد أن تكون الإشارة التي يبعث بها المجتمع الدولي واضحة وغير غامضة. ولا يمكن على الإطلاق أن يعاد رسم الحدود في أوروبا، بما في ذلك منطقة البلقان. ومن الضروري إنشاء عائق قوي وفعال لأي نوع من التطرف، أو التعصب القومي أو الديني. وأولئك الذين يحاولون حل المشاكل المعقدة للغاية ذات الطابع الوطني أو الديني بقوة السلاح لا بد أن يكونوا على دراية تامة بأنهم لن يحصلوا على دعم المجتمع الدولي.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر السيد غويهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم، على المعلومات التي قدمها لنا هذا الصباح.

ونغتنم هذه الفرصة لمتابعة بعض المسائل التي عالجها المجلس قبل شهر عقب البعثة التي أوفدها المجلس إلى الميدان: هي تحديدا، الحالة الأمنية، والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات، ومشكلة المفقودين.

وفيما يتعلق بالأمن، لا يسعني إلا القول إنه كانت لدينا قبل شهر توقعات كبيرة للأثر الذي سيترتب على تنفيذ المبادرات التشريعية الثلاث، فضلا عن إنشاء عنصر جديد للشرطة والعدالة تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونعلم، بطبيعة الحال، أن فترة شهر ليست كافية لتنفيذ تلك التدابير. ونعرب عن امتناننا للسيد غويهينو على المعلومات القيمة التي قدمها لنا عما يبدو من فعالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، الأمر الذي يعزى تحديدا إلى إنشاء هذا العنصر الجديد.

وحسبما صرح السيد غويهينو، تشكل مسألة اللاجئين الذين يدخلون إلى كوسوفو من مقدونيا مصدر قلق خطير. وهذه مشكلة كامنة يمكن أن تؤثر على الاستقرار الداخلي في كوسوفو. وفي الواقع، يأتي من مقدونيا عدد من الأشخاص يفوق عدد الأشخاص الذاهبين إليها، ولهذا فإن عدد اللاجئين في كوسوفو آخذ في الازدياد. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يأتون إلى مناطق أو مدن بلغت قدرتها على تلقيهم مداها. وهذه الحالة تتطلب اهتمام المجتمع الدولي، ويجب أن نحيط علما بها.

وفيما يتعلق بالانتخابات، يتمثل الاهتمام الرئيسي لدينا في تضمين مشاركة جميع فئات الأقليات، لا سيما الأقلية الصربية. وبُغية تحقيق ذلك، تعتزم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو معالجة شتى جوانب هذه القضية منها، في جملة أمور، تحسين العلاقات مع بلغراد؛ وتحسين الأوضاع الأمنية من أجل عودة اللاجئين؛ وتطوير آليات تسجيل السكان.

من أجل ذلك نود أن نبرز أهمية التوقيع على مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوض الصربي لشؤون اللاجئين، فضلا عن توقيع المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الجبل الأسود لشؤون اللاجئين على اتفاق يوم الاثنين القادم، في الجبل الأسود. ويثير هذان الاتفاقان إمكانية أن ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من الكوسوفيين، حسبما تدل التقديرات، الذين يعيشون في صربيا والجبل الأسود، سيصبحون قادرين على المشاركة في الانتخابات التي سوف تُجرى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا بد لي أيضا أن أؤكد على المركز الجديد الذي منحته حكومة بلغراد لمفوض كوسوفو، الأمر الذي يبدو أنه يوضح استمرار إحراز تقدم إيجابي في تلك العلاقات، التي ترمي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

أما فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، فإننا نؤكد على أهمية توقيع مذكرة التفاهم بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واللجنة الدولية للأشخاص المفقودين. وهذا سوف ييسر البدء بإجراء اختبارات الحمض الخلوي الصبغي، كي نتمكن من التعرف على جثث شتى الأشخاص.

وعندما قمنا بزيارة إلى كوسوفو، ثمة جانب من الجوانب التي ذكرتها شتى الطوائف – بمزيد من الأسف وزيادة التأكيد – تمثل في ضرورة السؤال عن الأشخاص المفقودين والمحتجزين على أساس يتسم بالأولوية، لأن ذلك يثير مشاكل أخرى يمكن حلها إذا بدأنا بمسألة الأشخاص المفقودين. وعليه فإننا نشيد بالإجراءات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونعرب عن أملنا في أن تواصل البعثة العمل بإخلاص لكفالة التغلب على حالة عدم اليقين هذه، التي تؤثر على عدد كبير من أسر الأشخاص المفقودين.

وأخيرا، أؤكد على التعاون الذي أُقيم في الأسابيع الأخيرة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويحدونا الأمل في استمرار هذا التعاون من جميع البلدان.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ستتكلم بلجيكا في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذا أود في هذا الوقت مجرد أن أدلي بتعليقات قليلة.

أولا، أود أن أشكر السيد جان – ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا عن الحالة في كوسوفو. وإن اعتماد الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو والانتخابات المقبلة التي ستجرى على نطاق كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر يوفران الإمكانات السياسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية والاستقرار في كوسوفو.

واليوم من واجب كل الأطراف المعنية أن تضمن، بمساعدة المجتمع الدولي في كوسوفو، نجاح الانتخابات. وسيعتمد ذلك النجاح في المقام الأول على مشاركة كل سكان كوسوفو، بغض النظر عن الطوائف التي ينتمون إليها. ومن التطورات الإيجابية للغاية دعم بلغراد لعملية التسجيل في كوسوفو وما ذكره السيد غينو من أن أربعة أحزاب قررت أن تتسجل لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويحدونا الأمل في أن تساعد مواصلة الحوار بين بلغراد والطائفة الصربية في كوسوفو، والمبادرات والجهود الجارية بشأن المسائل الأمنية، والمسائل المتعلقة بالأشخاص المفقودين وعودة اللاجئين، على إقناع صرب كوسوفو بأن الامتثال والمشاركة الكاملين سيخدمان مصلحتهم بالذات فضلا عن التعايش السلمي والاستقرار في كوسوفو.

وفي هذا الصدد، لديّ بضعة أسئلة أطرحها على السيد غينو. لقد أشار بيان صدر مؤخرا عن اللجنة اليوغوسلافية المعنية بكوسوفو إلى أن الظروف الملائمة لمشاركة الصرب في الانتخاب، وفقا لتلك اللجنة، غير متوفرة على الإطلاق. وأود أن أسمع تعليق السيد غينو على ذلك البيان.

ومما يتخطى مسألة الإعداد للانتخابات والتصويت، هو أنه يجب أن يصبح في الإمكان مناقشة الآراء بصورة سلمية والتعبير الحر عن الخيارات الديمقراطية في جو يسوده الأمان. وأعتقد أن ما تكلّم عنه السيد غينو من اعتماد لوائح لمكافحة الجريمة وإنشاء دعامة للشرطة والعدالة مؤخرا، يمثلان تدابير مفيدة ويجب أن نشجعها. والمسألة الآن هي ضمان التنفيذ الكامل والتشغيل الفعال. ويتعين علينا الاستمرار في تصعيد عملنا لمكافحة الجريمة ومكافحة المتطرفين.

وتعليقي الثالث هو عن ميتروفيتشا التي تكلم عنها السيد جان - ماري غينو، وكذلك السفير غاتيلوف. فميتروفيتشا تمثّل مشكلة هامة، كما قال السيد غينو. ولا يمكن للحالة في ميتروفيتشا أن تتحسن بدون تنفيذ الاستراتيجية الشاملة التي تكلّم عنها، والتي ستشمل كل الطوائف والجهات الفاعلة المعنية، بدءا ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبتلك الطريقة سنتمكّن من معالجة أسباب مشكلة ميتروفيتشا وليس أعراض المشكلة فحسب.

رابعا، أود، شأني شأن المتكلمين الآخرين، أن أتكلم بإيجاز عن الحالة في مقدونيا. فالتطورات الأخيرة التي جرت هناك مزعجة للغاية. ونحن قد أدنّا المواجهات التي حدثت في الأيام القليلة الماضية، وندعو الأطراف إلى الاحترام الكامل والدقيق لوقف إطلاق النار المتفق عليه في ٥ تموز/يوليه الماضي. وندعو الأطراف إلى أن تظهر مستوى عال جدا من المسؤولية، بغية ضمان إنجاح الحوار الجاري حاليا. وليس هناك خيار آخر. فلا شيء يمكن أن يضمن مستقبلا ديمقراطيا متعدد الأعراق لجميع مواطني مقدونيا سوى الحل السياسي. وتكلّم السيد غينو عما تقوم بعمله قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا، وهذا يمثّل بطريقة ما ردا على شواغل السفير غاتيلوف. ولكن قطعا يتعين على قوة كوسوفو وعلى البعثة الاضلاع .بمزيد من العمل لضمان أن تكون الحدود بين كوسوفو ومقدونيا تحت السيطرة بصورة حقيقية وكاملة حتى لا يكون هناك اتجار غير مشروع بالأسلحة لتغذية الصراع في مقدونيا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية. فمن الخير أن نطلع على آخر التطورات وأن نختبر التقدم المحرز منذ زيارتنا لكوسوفو في الشهر الماضي. ومن الواضح، في الحقيقة، أنه بينما لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، فإن ثمة تقدما يجري إحرازه، ونحن سعداء بأن نسمع ذلك.

وعندما ذهبنا إلى كوسوفو، كانت أهم رسالة يريد المجلس أن يبعثها هي أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتلك لا تزال هي أهم رسالة، وأعتقد أنه بوسعنا رؤية إحراز التقدم في جميع المجالات.

وقد تكلمنا كثيرا أيضا خلال الزيارة عن التدابير اللازمة للحد من العنف، بما في ذلك إقامة الدعامة الأولى الجديدة، واللوائح الأمنية الجديدة وحث القادة المحليين على الإدانة العلنية لاستعمال العنف. وأعتقد أنه بوسعنا أن نرى من إحاطة السيد غينو أنه يجري إحراز تقدم في هذا الصدد، ونحن نرحب بذلك.

وأود أيضا أن أشدد على دعم حكومتي القوي للقرار الذي اتخذته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتمديد الاعتقال التنفيذي لثلاثة من المشتبه فيهم الذين ألقي القبض عليهم فيما يتصل بتفجير حافلة الركاب نيس اكسبرس. وهذا موضوع أثاره الرئيس بوش مع الممثل الخاص هيكروب، ونحن نحث البعثة على تشكيل فريق خاص من القضاة الدوليين للنظر في الأدلة المتوفرة - إذا كانت تلك هي الطريقة الصحيحة قانونيا لضمان ألا يطلق سراح هؤلاء المشتبه في ارتكابهم هذا العمل المشين.

ودعمت بعثة المجلس أيضا العملية السياسية، والحكم الذاتي المستقل، والإطار القانوني، والانتخابات، وعلى الأخص، مشاركة الصرب في تلك العملية وفي تلك الانتخابات. وأعتقد أننا جميعنا فهمنا وشددنا على أن كوسوفو المتعددة الأعراق لن تصبح ممكنة إلا إذا كان بوسع كل الطوائف المشاركة في العملية وقيامها بذلك فعلا. ولذا فإنه يسعدنا بوجه خاص أن نعلم أن أربعة أحزاب سياسية

من صرب كوسوفو سجّلت أسمائها للانتخابات. وتلك خطوة إيجابية هامة، ونأمل أن تتخذ العناصر الأخرى من الطائفة الصربية تلك الخطوة أيضا، وأن تشارك.

وثمة محور رئيسي آخر هو كيفية دعم حقوق الأقليات في كوسوفو المتعددة الأعراق، والتي تشمل عودة الصرب وتوفير الأمن بصورة كافية، والهياكل الأساسية، وطوائف الأقليات. وأردنا أيضا تعزيز قيام علاقات عمل جيدة بين السلطات اليوغوسلافية والبعثة وقوة كوسوفو، وهو عنصر هام في تحقيق تلك الأهداف. وذلك التعاون أمر هام. وأعتقد أن هذا أيضا مجال آخر يمكن أن نرى فيه تقدما، ونشيد بجهود البعثة والسلطات اليوغوسلافية على مواصلة الحوار بشأن كيفية المضي إلى الأمام.

وكما فعل جان - ماري غينو، لا يسعني أن أنهي بياني بدون الخروج عن الموضوع قليلا لأتطرق إلى الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المجاورة. فالعنف الذي وقع مؤخرا هناك يسبب قلقا بالغا لبلدي. فوقف إطلاق النار يمثِّل التزاما مفتوحا وهو بالغ الأهمية لتهيئة الجو للحوار السياسي. واستغلال المتطرفين المسلحين لوقف إطلاق النار لتحسين مواقعهم أمر مستهجن وغير مقبول. ونحن نشيد بجهود البعثة وقوة كوسوفو المبذولة لتحسين السيطرة على الحركة عبر الحدود بين كوسوفو ومقدونيا. وفي هذه المرحلة الحاسمة، يجب على جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة مقدونيا، ممارسة ضبط النفس واحترام اتفاقات وقف إطلاق النار. والحل الوحيد هو الحل السياسي. وسيخسر الجميع، وستخسر المنطقة، إذا ما أصبحت الحرب هي الخيار بدلا من السلام. والولايات المتحدة الأمريكية تحث الحكومة المقدونية وقادة الحزب على مواصلة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق يعالج شواغل كل الأطراف، ويحترم حقوق كل سكان مقدونيا، ويحافظ على سلامة مقدونيا الإقليمية وسيادتها. ونعتقد أن هذا الاتفاق ممكن، وهو ضروري قطعا.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية الأخرى التي قدمها اليوم وكيل الأمين العام غينو، وللفرصة التي تتيحها جلسة اليوم لاستعراض التطورات الأخيرة.

إني أشارك السفير دوتريو القول إن بلجيكا، بوصفها تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، ستدلي ببيان في وقت لاحق من مناقشة اليوم. وأيرلندا تؤيد بالكامل موقف الاتحاد الأوروبي في ذلك البيان، وإني أبدي النقاط التالية بصفتي الوطنية.

وعلى كافة الطوائف في كوسوفو أن تلاحظ أن المستقبل الوحيد الممكن بالنسبة لكوسوفو إنما هو مستقبل مجتمع متعدد الأعراق، أساسه احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، وأن تقبل بذلك. وحينما ناقشنا مسألة كوسوفو في الشهر الماضي، لاحظ السيد غينو أن المهمة الأساسية تتمثل في إشراك كل الطوائف في العملية السياسية. وعلى ألبان كوسوفو احترام حقوق الأقليات، وعلى تلك الطوائف، كما ذكر الأمين العام، ”أن تقبل مخاطر المشاركة“ (S/PV.4335، ص٥).

إن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ستوفر فرصة هامة لشعب كوسوفو لانتخاب محاورين شرعيين يمثلون مصالحهم. ونلاحظ بكل ارتياح دعم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتسجيل الصرب في كوسوفو، ونرحب بالجهود التي بذلتها الأحزاب الصربية في الآونة الأخيرة للتسجيل، حيث تم تسجيل أربعة أحزاب حتى الآن.

وهذه التطورات تثلج الصدر، وإن كان لا بد من عمل المزيد. وعلى الصرب في كوسوفو أن يتقدموا للتسجيل للانتخابات بأعداد أكبر قبل حلول الموعد النهائي في التاسع من أيلول/سبتمبر. وربما كان من المستصوب لقادتهم أن يواصلوا إثبات التزامهم الصادق بالمشاركة ودعمها. وهذا

لن يحدث بسهولة، وهناك مسؤولية على عاتق أحزاب كوسوفو والزعماء المدنيين لبذل كل جهد ممكن بغية تهيئة مناخ مؤات لمشاركة الصرب. ولا بد من تمكين السكان الصرب من أن يدركوا أن من مصلحتهم على المدى الطويل أن يشاركوا.

وتشجيعا لذلك، ينبغي للمجلس أن يواصل التأكيد على رسالته القوية ومؤداها أنه لا بد من أن تتوقف كل الأنشطة الإرهابية. وبالمثل نُصر على ضرورة أن ينأى جميع ممثلي الألبان العرقيين بأنفسهم عن العنف بكل وضوح.

ومن الضروري أن يتم إحراز تقدم كبير وفي وقت مبكر في مجال الأمن، بما في ذلك ما يتعلق باستيراد الأسلحة والاتجار بها بشكل غير قانوني واسترداد الأسلحة التي تمت حيازتها بصورة غير قانونية. ونرحب في هذا الصدد بإنشاء عنصر الشرطة والعدالة الجديد، وإصدار اللوائح الثلاث لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشعر بالامتنان والارتياح لما علمناه من السيد غينو عن العمل المبكر للعنصر الأول. ونتطلع إلى زيادة الإلمام بخطط البعثة الرامية إلى حل مشكلة الطاقة الاستيعابية لأماكن قضاء العقوبة.

وترحب أيرلندا بفتح مكتب لبعثة الأمم المتحدة في بلغراد والاجتماعات المتعددة التي عقدت بين الممثل الخاص والرئيس كوستونيتشا. ونعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تقيم اتصالا أوثق مع الإدارة في بلغراد، بما في ذلك ما يتعلق بالشروط التي يمكن أن تؤدي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

إن الاستراتيجية الشاملة ضرورية لمعالجة مشاكل ميتروفيتشا، ونرحب بالتصور الذي طرحه السيد غيهنو لهذه الاستراتيجية صباح اليوم. ولا بد أن تشمل هذه الاستراتيجية بالطبع، العناصر السياسية والاجتماعية والدينية. ولا بد من إزالة الهياكل الموازية في ميتروفيتشا الشمالية.

ويتعين كذلك تحسين الوضع الاقتصادي بشكل منتظم ومطرد، مثلما يحدث في أماكن أخرى في كوسوفو. وأتفق كثيرا مع السيد غينو فيما يتعلق بأهمية إحراز تقدم في عنصر إعادة البناء الاقتصادي.

وكان من الواضح للمشاركين في بعثة مجلس الأمن الأخيرة أن غياب التقدم فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين هو مصدر جدل شديد بين كل من الطائفتين. ولا بد من إحراز تقدم في هذا الشأن. ونرحب في هذا الصدد، بالإعلان الذي صدر بالأمس عن قيام الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكيروب ، بتوقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين بشأن اختبارات الحمض الخلوي الصبغي لتحديد هوية مَن لم يتم التعرف عليهم بعد. ولا يمكن التقليل من حساسية هذا الأمر، ولا من أهميته المحورية فيما يتعلق بتعزيز العدالة على النطاق الأوسع.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة لمسألة كوسوفو في هذه القاعة، وضع الرئيس السابق ميلوسيفيتش تحت ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في لاهاي. وفي مناقشاتنا للصراعات في مناطق العالم المختلفة - كما حدث في مناقشة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا في هذه القاعة يوم الثلاثاء الماضي، الموافق ٢٤ حزيران/يونيه - أكدنا على أن الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، أي جرائم إبادة الجنس، أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني، لا يمكن أن يهربوا من العدالة وينبغي ألا يسمح لهم بذلك. ولا يمكن الإفلات من العقاب. وإن توجيه الاتهامات إلى السيد ميلوسيفيتش إنما يؤكد لبلدان المنطقة كافة أهمية التزامها بالتعاون الكامل مع المحكمة، وأن ذلك التعاون يصب في مصلحتها.

وأتشاطر مع الأعضاء الآخرين والسيد غينو التشديد على أننا نتابع بقلق الأحداث التي تتكشف في جمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي إطار الزيارة التي يقوم بها اليوم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي، جورج روبرتسون، ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية رومانيا ميرشيا دون جوانا، نحض مرة أخرى الأطراف كافة على التفاوض بحسن نية و عزيمة لتحقيق هدف واضح هو التوصل إلى تسوية سلمية واقعية وعادلة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر بحرارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها. إن المملكة المتحدة شأنها شأن شركائنا الأوروبيين تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به ممثل بلجيكا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي، في إطار دعمنا الجماعي للعمل الممتاز الذي يقوم به الممثل الشخصي للأمين العام، السيد هيكيروب، تنفيذا للقرار ١٢٤٤(١٩٩٩) من جميع جوانبه.

لقد تناول السيد غينو عددا من التطورات الجديرة بالترحيب، بما في ذلك وبصفة خاصة ما يتعلق بالإعداد للانتخابات. وأود أن أسلِّط الضوء على مجالين أساسيين ما زالا من دواعي انشغالنا. أولا إنفاذ القانون، وثانيا إقامة الاتصال بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وبلغراد.

فيما يتعلق بإنفاذ القانون، نرحب كثيرا بتطوير بعثة الأمم المتحدة لشرطة وكوادر قضائية محترفة في كوسوفو، وفعاليتها في تنفيذ اللوائح الرامية إلى القضاء على الإرهاب. ونرحب بصفة خاصة بقيام قوة كوسوفو مؤخرا باعتقال أشخاص ضُبطوا وهم يحوزون أسلحة بصورة غير مشروعة ويعبرون حدود كوسوفو بشكل غير قانوني. وعلى بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أن تواصلا معالجة الثغرات في إطار اللوائح لضمان ألا يكون هناك مجال أمام المتطرفين للعمل. وهذا ينطبق على الجانبين: وكان وزير الخارجية البريطاني في كوسوفو مؤخرا، حيث أكد لزعماء ألبان كوسوفو على ضرورة أن يتوقف التطرف والعنف القائمين على دوافع عرقية لأن ذلك يقوض العمل المسؤول الذي يضطلع به الساسة الألبان الشرعيون في الإقليم. وينبغي ألا يسمح لتلك الجماعات الصغيرة من المسلحين الألبان بأن تزج ببقية مناطق الإقليم إلى الفوضى.

وفيما يتعلق بالاتصالات بين بعثة الأمم المتحدة وبلغراد، أعتقد أن هذا من أهم المجالات التي كان لبعثتنا في الشهر الماضي تأثير كبير فيها. ونرحب بتعيين نائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفيتش، منسقا في بلغراد بشأن كوسوفو، لأن مشاركته ستكون حيوية في العديد من المجالات، بما في ذلك ثلاثة مجالات، بشكل خاص. والمجال الأول ميتروفيتشا حيث نتطلع إلى بلغراد لاستخدام نفوذها بصورة إيجابية للمساعدة في تسوية الموقف. وهذا هو المحك الحاسم للتقدم على طريق إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو.

والمجال الثاني هو المشاركة في الانتخابات. ونرحب في هذا الصدد بقرار ١٢ حزبا من أحزاب الأقلية للتسجيل؛ والآن، فإن عليها أن تشارك. وينبغي للأفراد أيضا أن يسجلوا أسماءهم للتصويت. ومن الأهمية بمكان أن تشارك الطوائف كافة في الانتخابات لضمان تمثيل مصالحها في المؤسسات الجديدة.

أما المجال الثالث فيتصل بالأشخاص المفقودين والمحتجزين. ونرحب كثيرا بكون فريق اتصال للبعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المعني بالأشخاص المفقودين قد اجتمع للمرة الأولى يوم ١٩ حزيران /يونيه. وينبغي تشجيع هذا الفريق على مواصلة عمله في هذا المجال المهم للغاية رغم صعوبته.

وختاما ، بما أن عملا كثيرا ينبغي إنجازه في هذه البيئة الصعبة، أود أن أنضم للسفراء دوتريو، وكننغهام، ورايان، وغيرهم ممن أعربوا عن القلق إزاء الوضع في مقدونيا. ولن أكرر ما قاله هؤلاء؛ وإنني أتشاطر معهم أقوالهم بشأن الوضع هناك. ومن الواضح أن المجلس سيتابع التطورات هناك عن كثب.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن كوسوفو. ونعتقد أن تبادل الآراء والأفكار الذي شهدناه حتى الآن كان مفيدا للغاية. وقد سبق ذلك إحاطة إعلامية قيمة ومفيدة قدمها السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. ونحن نشكره على ذلك.

وفيما نعقد هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة اليوم نرى أن المجتمع الدولي يظل ملتزما بالاستقرار والسلم في البلقان. وهذا يطمئننا جميعا، بما في ذلك شعوب البلقان وسكان كوسوفو.

وينبغي أن نستمر نحن في مجلس الأمن في المشاركة النشطة في متابعة التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي أن يبقى المجلس مهتما بالدعم الذي تحتاجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حتى تقوم بمهمتها بنجاح.

ولقد حدثت أيضا تطورات إيجابية. ونحن نرحب بالتعاون المتزايد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: تسليم المتهمين أو استسلامهم. وهناك حاجة إلى مثول الأشخاص الباقين المطلوبين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة في لاهاي، إذ لن تندمل الجروح الناجمة عن حروب البلقان بدون الخضوع للمساءلة وإحقاق العدل.

وبعد أن كنا في المنطقة مؤخرا، وواجهنا الحقائق، واستمعنا إلى آراء كل الأطراف، استخلصنا معا، نحن أعضاء المجلس، نتائج معينة. ولقد قدمنا هذه النتائج بشكل رسمي في ١٩ حزيران/يونيه هنا في المجلس وناقشنا تلك القضايا الهامة أثناء جلستنا العلنية في ٢٢ حزيران/يونيه. ومن الأهمية أن نواصل إثارة تلك النقاط وأن نبرز الحاجة إلى متابعتها.

وأود أن أذكركم ببعض النتائج والاستنتاجات الرئيسية لبعثة المجلس، وهي كالتالي. من المهم أن تستمر البعثة في تلقي الدعم والموارد الثابتة من المجتمع الدولي. ويجب أن تتقدم العملية السياسية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولقد كان تعميم الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت خطوة هامة في تنفيذ ذلك القرار.

وللانتخابات التي ستجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على نطاق كوسوفو بأسرها أهمية قصوى. فالانتخابات ستعزز العملية الديمقراطية في كوسوفو والاستقرار في المنطقة. وينبغي ضمان الظروف الآمنة للانتخابات. وينبغي تشجيع مشاركة كل الطوائف في الانتخابات وعودة اللاجئين المشردين ومشاركتهم في الانتخابات. وينبغي أن تقدم قوة كوسوفو معلومات تفصيلية بانتظام، بما في ذلك المعلومات التي تتعلق بمصدر ونوع وكمية الأسلحة المصادرة بغية تمكين اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) من متابعة أية انتهاكات محتملة. وينبغي بذل جهود مكثفة في قضية المحتجزين والمفقودين من جميع الطوائف، والتي تبقى عائقا رئيسيا أمام المصالحة. وينبغي وضع استراتيجية شاملة لتسوية الحالة المعقدة في متروفيتشا، مع التشديد على الحاجة إلى مبادرات متعددة الأعراق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية من أجل البدء بإعادة بناء الثقة بين الطوائف. وحيث أن التنمية الاقتصادية ستكون إسهاما رئيسيا في الاستقرار، فهناك حاجة إلى إيجاد تمويل إضافي للاستمرار في مشاريع برنامج

العمالة وإعادة التأهيل في القرى، والتي أثبتت أنها أداة فعالة للتعاون الاقتصادي بين الطوائف.

ومن المهم أن تضمن الأغلبية احترام حقوق طوائف الأقلية. ويجب أن تدرك طوائف الأقلية بدورها أيضا أنه لا يوجد بديل عن إنشاء مجتمع متعدد الأعراق. ولا بد لطائفة صرب كوسوفو بشكل خاص أن تندمج في الهياكل التي تقيمها البعثة، بدلا من محاولة إنشاء هياكل موازية. ويجب أن تواصل البعثة حوارها مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تعززه، إذ أن نفوذها في كوسوفو حاسم في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتظل اليوم هذه العناصر الهامة صالحة مثلما كانت عند تقديمها. ومن المهم لكل الكوسوفيين، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية، أن يقبلوا الإطار الذي تم وضعه بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن يسهموا في التنفيذ الكامل للقرار. وينبغي أن يتعلموا العيش معا. وهذا يعني المصالحة والتسامح والاستيعاب المتبادل. ويعني أن لديهم خيارا واحدا لا غير هو: بناء كوسوفو متعددة الأعراق من خلال ثقافة السلام. وتحقيقا لذلك، من الضروري أن يكون هناك تمثيل للطوائف المختلفة في المؤسسات المؤقتة. ولذلك فإن الإجراء الناجح للانتخابات في كوسوفو هو أهم تحد تواجهه البعثة. وينبغي أن يكون شعب كوسوفو هو المالك لهذه العملية. ولا بد أن تحظى عملية التسجيل المدني بالتعاون اللازم.

إن دور المجتمع المدني في بناء الثقة والمساعدة في المصالحة والتشجيع على قدر أكبر من التسامح يحظى بالتقدير الكبير. وفي هذا السياق، أذكركم باجتماعنا مع ممثلات المنظمات النسائية غير الحكومية في كوسوفو. وبوصفهن جزءا من المجتمع المدني فهن يعملن على مد يد المساعدة إلى الأشخاص عبر الخطوط الفاصلة بين الطوائف العرقية. وينبغي أن يحظين بدعم البعثة وبالتشجيع من المجتمع الدولي. وهذا لن يساعد في التنفيذ الفعال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) فحسب، بل سيكون أيضا انسجاما مع قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

دعوني أختتم كلامي بالإشادة بالبعثة، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام هايكيروب، على عملها الهام جدا من أجل إحلال السلم والاستقرار في كوسوفو.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية، التي قدمت معلومات نافعة عن آخر تطورات القضايا المحددة في التقرير المعني ببعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد في منتصف حزيران/يونيه.

إن المصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي والأعمال التحضيرية للانتخابات كلها جزء من العملية التي نأمل أن تسفر عن إيجاد كوسوفو مستقرة ومتعددة الأعراق. وفي هذا الصدد شدد السيد غينو باستحقاق على أن أنشطة العنصر الأول وزيادة التعاون بين قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة توفر أساسا لتحسين القانون والنظام والأمن لكل شعب كوسوفو. كذلك يولي وفدي أهمية لإقامة علاقات عمل سلمية بين البعثة وسلطات بلغراد، بوصفها عنصرا أساسيا في التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولقد شجعنا البعثة في إحاطتنا الإعلامية الشهر الماضي على مواصلة تركيزها على تنفيذ المبادرات التي توفر حماية أكبر لطوائف الأقلية وتشجع مشاركة هذه الطوائف في العملية السياسية وتيسر عودة اللاجئين والمشردين داخليا بأعداد أكبر. ومن الواضح أن مشكلة المفقودين ما زالت قضية تسبب القلق لشعب كوسوفو وتعرقل تقدمنا نحو المصالحة. لذلك يسعدنا أن نسمع أن فريق الاتصال يجتمع الآن كل أسبوعين، ولا يسعنا سوى أن نأمل في أن تسهم الجهود الرامية إلى العثور على المفقودين والتعرف على

المفقودين بعد إخراج الجثث من القبور في تعزيز مناخ الاستقرار. ويسعدنا أن شرطة البعثة على وشك البدء بالعمل على استخراج الجثث من القبور، ونحث على التنفيذ السريع لمذكرة التفاهم التي وقّعت عليها البعثة واللجنة الدولية للمفقودين للبدء بإجراء الفحوصات القائمة على سبر الحمض الخلوي الصبغي للجثث مجهولة الهوية.

ونؤيد عمل خبراء الأدلة الجنائية، ونرجو من التي يمكنها المساعدة في هذا العمل الهام بإرسال المزيد.

وثانيا، فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين، نتفق مع الممثل الخاص للأمين العام على أن العودة الناجحة والمستدامة تتطلب توفير بيئة سالمة وآمنة تتسم بمستوى مقبول من حرية حركة العائدين. كما أنها تتطلب إجراء حوار فيما بين الأعراق بين القادة السياسيين وقادة الطوائف لبناء الثقة بين الطوائف والتزام قوي من جانب المجتمع الدولي بتقديم الموارد. ولهذا، نشعر أن جهود المصالحة يجب أن تواكب الجهود الرامية إلى التعمير الاقتصادي وبناء قاعدة اقتصادية صالحة ومستدامة في كوسوفو.

وقضية بيع الممتلكات أساسية كذلك لضمان التعايش السلمي للجماعات العرقية في كوسوفو. وقد قرأنا تقارير عن مساكن الأقليات، وجرت الإشارة إلى أن ذلك يبدو ستارا للتطهير العرقي. ونؤيد الخطوات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمعالجة هذه المشكلة ونرحب بمشروع التعليمات المعنية بتسجيل عقود بيع العقارات في مناطق جغرافية معينة في كوسوفو. ونرجو أن توقف هذه التعليمات ما يفهم أنه معاملة غير عادلة للطوائف الضعيفة.

والصراع الناشب في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المجاورة لا يزال يؤثر أيضا على الحالة في كوسوفو. وقد ذكر السيد غوينو أنه لا يزال في كوسوفو حوالي ٦٢ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بينما عاد حوالي ١٢ ٠٠٠ لاجئ إلى بلادهم الأصلية. ونرجو بكل تأكيد أن تستقر هذه الحالة. وهي تتطلب الملاحظة عن كثب من جانب المجلس.

وفيما يتعلق بحالة القانون والنظام، يقدر وفد بلادي جهود البعثة لتحسين القانون والنظام وتخفيض الجريمة والعنف. ويعرب وفد بلادي عن قلقه العميق إزاء التقارير المتعلقة باكتشاف البعثة مؤخرا مخابئ إضافية للأسلحة والمعدات العسكرية ونرى أن من المهم أن تواصل البعثة وقوة كوسوفو جهودهما الرامية إلى نزع السلاح ورصدهما للحدود. ونرجو أن يؤدي التوحيد بين القطاع الأول والمبادرات الأخرى التي أبرزها السيد غوينو إلى إحراز المزيد من التقدم لتحريم الأسلحة.

وختاما، أود أن أحيط المجلس علما، بوصفي رئيسة اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بأن اللجنة قد اتخذت خطوات لإرسال طلب رسمي إلى قوة كوسوفو لكي تقدم معلومات تفصيلية على نحو منتظم، بما فيها المعلومات المتعلقة بأصل الأسلحة المصادرة ونوعها وكميتها لتمكين اللجنة من تقصي أية انتهاكات ممكنة. ونتطلع إلى التعاون الذي وعدت به قوة كوسوفو أثناء بعثة مجلس الأمن في الشهر الماضي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن امتناننا العميق للسيد غوينو، وكيل الأمين العام، لإحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات التي حدثت مؤخرا في كوسوفو. ورغم الشواغل السياسية والاقتصادية والأمنية المتعددة، أحرزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها. ونشيد بالسيد هانز هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام، لقيادته البارعة للبعثة. ونعتقد أن القائمين على البعثة يتحملون مسؤولية ضخمة ونرى أنهم يضطلعون بها على أكمل وجه.

ونثني على الجهود الدؤوبة للبعثة في صون السلام في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وبإعلان الإطار الدستوري، فإن مشاركة البعثة في كفالة تنفيذه الفعال تظل ذات أهمية قصوى. وتواجه البعثة تحديات كثيرة جدا، يحظى بالأولوية القصوى منها تسجيل جميع طوائف الأقليات، بما فيها الأقلية الصربية، وكفالة اشتراكها في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر القادمة في كوسوفو.

ونلاحظ مع القلق أن بعض القادة الصربيين يمانعون في الاشتراك في عملية التسجيل ويشددون في الواقع مواقفهم المتطرفة. ونشير بصفة خاصة إلى المجلس الوطني الصربي - غراكانيكا. ونطالب المجتمع الصربي بالمشاركة على نحو كامل في العملية السياسية، التي لا تزال الأسلوب الوحيد الذي تحمي وتعزز بمقتضاه مصالحها وتشكل بالمشاركة مع غيرها مصير كوسوفو. ونحثها كذلك على التعاون الكامل مع البعثة والمشاركة في الهيكل الإداري المؤقت المشترك.

وينبغي لألبان كوسوفو من جانبهم، أن يحترموا حقوق طوائف الأقليات وأن يوفروا بيئة سالمة وآمنة تساعد على إجراء الحوار فيما بين الأعراق.

وتلاحظ موريشيوس بارتياح أن طائفة أتراك كوسوفو، التي لم تشترك في الانتخابات البلدية التي أجريت في العام الماضي، تلتزم الآن بالاشتراك في الانتخابات في جميع أنحاء كوسوفو.

ونشجب الأحداث وتفاقم العنف في منطقتي متروفيتشا وبريشتينا، حيث جُرح عدد من الأفراد واستُهدف موظفو إعانة من المجتمع الدولي.

ومع ذلك، نرحب بإصدار تشريع لمكافحة الجريمة المنظمة وامتلاك الأسلحة غير المشروعة والإرهاب. وإنشاء القطاع الأول الجديد سيزيد من تعزيز إنفاذ القانون ونظم العدالة الجنائية في كوسوفو. وبهذه التغيرات الإيجابية وفي حالة عدم وقوع أي حادث مؤسف، قد يكون من المعقول أن يراودنا الأمل في وجود مجتمع ديمقراطي ومستقر وسلمي في كوسوفو في المستقبل القريب.

ونرحب بتحسين العلاقات بين فريق البعثة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهناك طفرة ضخمة في عملية المصالحة، وهي عرض الرئيس كستونتسه التعاون الوثيق مع البعثة لإيجاد مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو، وذلك أثناء بعثة المجلس إلى بلغراد. ويؤدي افتتاح مكتب البعثة في بلغراد إلى تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا التي تسبب القلق لدى الطرفين. والتعاون الوثيق الذي يتلو ذلك بين قوة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة والشرطة اليوغوسلافية سيكفل بيئة سالمة وآمنة لعودة طوائف الأقليات إلى وطنها. ويجب على السلطات اليوغوسلافية أن تواصل الاضطلاع بدور هام يتمثل في إقناع طائفة صرب كوسوفو بالمشاركة في العملية التي تقودها البعثة وبتسجيل أفرادها في الانتخابات القادمة.

ونلاحظ مع الأسف أنه لم يحدث تطور كبير بشأن قضية الصربيين المفقودين. ونرحب بتوقيع البعثة واللجنة الدولية على مذكرة التفاهم بشأن المفقودين بغية التعرف عليهم من خلال اختبار الحمض الخلوي الصبغي في الخلايا (DNA). ويجب أن نطمئن الطائفة الصربية على أن المجتمع الدولي ملتزم بإيجاد الحقيقة بشأن الأشخاص المفقودين. ونطالب زعماء ألبان كوسوفو بالتعاون مع البعثة لمعالجة هذه المشكلة. ومن المهم جدا أن نبني الثقة اللازمة والإحساس بالأمن بين الصربيين.

وبالمثل، فإن تسليم المحتجزين إلى كوسوفو لم يستكمل بعد. ورغم أن السلطات اليوغوسلافية قد أعادت بعضا منهم، لا يزال هناك آخرون، بما فيهم الأطفال والنساء والمسنون، محتجزون في صربيا. ونطالب السلطات اليوغوسلافية بالإسراع في عملية تسليم جميع المحتجزين الباقين إلى البعثة، التي ستكفل بالتالي دراسة حالاتهم.

وقد كانت كوسوفو ساحة مأساة إنسانية ضخمة. فقد قتل بلا رحمة آلاف الأفراد، بما فيهم النساء والأطفال. وبفضل التدخل السريع من جانب المجتمع الدولي، تمكّنا من وقف هذه المأساة. وقد حان الوقت لبناء السلام وتشييد الاقتصاد من جديد في مناخ من العدالة والانصاف والتسامح، حيث يمكن لكل طائفة عرقية أن تعيش في وئام ودون مخاوف.

وحيث أننا من موريشيوس، فإننا نعلم أن هذا بالمستطاع. ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لهذه العملية.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد غوينو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة والتي تزوِّدنا باستكمال واضح للتطورات في الميدان. ويعترف وفد بلادي بالتقدم المحرز في تنفيذ الإطار الدستوري وفي التحضير للانتخابات في جميع أنحاء كوسوفو.

وفضلا عن ذلك، ننوه بخفض مستوى التوتر في المقاطعة. ونرى أنه قد تم تحقيق ذلك عن طريق الجهود – الموجهة صوب التوصل إلى نتائج – التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعودة قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى منطقة الأمان وأنشطة قوة كوسوفو. ومع ذلك، فإن إحراز تقدم إضافي في هذا الميدان يواجه تحديا من المشاكل الهامة الأخرى التي لا تزال باقية دون حل. واسمحوا لي بأن أُبرز بعض هذه المسائل.

أولا، مسألة ضمان بيئة سالمة آمنة من أجل العودة المستدامة لصرب كوسوفو إلى المنطقة. ووفد بلدي يرحب بالبيان الذي أدلى به مؤخرا الممثل الخاص السيد هايكروب بشأن ثلاثة عناصر رئيسية هي – بيئة سالمة آمنة، وحوار معزَّز بين الأعراق، والتزام هام بموارد دولية – ينبغي أن توضع لضمان العودة بنجاح. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن آخر التعليقات المثيرة للقلق الصادرة عن السلطات الصربية سترد عليها بوضوح النتائج العملية. وفي هذا السياق، نكون ممتنِّين لو أن البعثة قدمت إلينا معلومات شاملة عن ديناميات العودة، وإطارها الزمني والمشاكل الرئيسية التي تنطوي عليها العملية لتحقيق ذلك الهدف.

وثانيا، يولي وفد بلدي أهمية خاصة للعنصر الأول ولجهود البعثة الرامية إلى تعزيز الإنفاذ الفعال للقانون والنظام القضائي. ونحن نحيِّي أنشطة البعثة لخفض الجريمة ذات البواعث العرقية والعنف السياسي والتقدم الذي تحرزه في تطوير إدارة شرطة كوسوفو. ونعتبر أن تنفيذ قوانين يتناول العبور غير القانوني للحدود، وحيازة الأسلحة على نحو غير قانوني والاتجار غير المشروع بالأسلحة خطوة ذات أهمية بالغة. ولهذا نود أن نعرب عن التقدير لأية تعليقات بشأن تقييم البعثة لعملية التنفيذ وللخطوات الإضافية الممكنة لتعزيز التعاون مع السلطات اليوغوسلافية في هذا المجال العملي.

وثالثا، أود أن أتناول المسألة الإنسانية. إن التدفق المستمر للاجئين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يشكل تهديدا خطيرا على الحالة الأمنية العامة في كوسوفو. ونحن نعتقد أنه ينبغي مضاعفة التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي. ونعتمد، بشكل خاص، على رؤيا البعثة للسبل العملية التي يمكن أن تساعد على تحسين الحالة.

وإذ نتكلم عن البُعد الإقليمي لمسألة كوسوفو، نولي أهمية خاصة للحالة الراهنة في مقدونيا. إننا ندين بقوة الأنشطة العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة الألبانية المتطرفة؛ واعتداءاتها الإرهابية على الجنود المقدونيين وأعمال العنف التي يقومون بها ضد المدنيين، راحت ضحيتها أرواح العشرات من الشعب البريء. وبلدي يؤكد من جديد تأييده

الكامل لسيادة مقدونيا ووحدة أراضيها ويؤيد التدابير التي تتخذها الحكومة المقدونية في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، نرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الراهنة ونحث الأطراف المعنية على أن تسعى إلى التوصل إلى تسوية الأزمة عن طريق الوسائل السياسية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تود النرويج أن تعيد تأكيد تأييدها للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بقيادة الممثل الخاص السيد هايكروب، وقوة كوسوفو، بقيادة الجنرال سكياكر، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي، كذلك القادة المحليين، أن يكثِّفوا جهودهم لتهيئة الظروف لإيجاد كوسوفو متعددة الأعراق، وسلمية وديمقراطية للجميع. إن الصرب والآخرين من غير الألبان في الإقليم لم يشهدوا الكثير من علامات التحسُّن فيما يتعلق بالحالة الأمنية، وإمكانيات العودة وحل قضايا المفقودين.

إجراء انتخابات ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر سيعتمد على تحسن الحالة الأمنية، خصوصا بالنسبة لغير الألبان. وهذا ضروري لضمان أوسع مشاركة ممكنة في الانتخابات. ونحن نثق بأن البعثة ستفعل كل ما في وسعها لتسهيل المشاركة الهامة من الأقليات. علاوة على ذلك، نتوقع من قادة ألبان كوسوفو أن يتعاونوا تعاونا كاملا في تنفيذ هذه التعهدات. واستعدادهم لتحمُّل المسؤولية في الفترة السابقة للانتخابات سيبين استعدادهم لتحمل المسؤوليات أيضا بعد الانتخابات.

وفي الوقت نفسه، نعتمد على الزعماء الصرب في بلغراد، وكذلك في كوسوفو، ليُبدوا تأييدا لمساعي البعثة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نرحب بالمسلك الإيجابي للرئيس كوستونيشا فيما يتعلق بمشاركة صرب كوسوفو في تسجيل المدنيين. ونؤكد أهمية التعاون المستمر بين البعثة وبين بلغراد في هذه العملية، ونرحب بتعيين نائب رئيس الوزراء الصربي السيد كوفيش منسق دولة لكوسوفو. والمجتمع الدولي يتوقع من السلطات في بلغراد أن تشجع صرب كوسوفو على المشاركة في الانتخابات.

وتوفير الأمن وتهيئة الظروف اللازمة لعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى كوسوفو يجب إيلاؤهما الأولوية أيضا، ولا يمكن للأمم المتحدة ولقوات كوسوفو أن تفعل هذا وحدها. وينبغي للزعماء الكوسوفيين أن يُظهروا الإرادة السياسية المتزايدة لإقامة مجتمع متعدد الأعراق مستعد لحكم ذاتي هام وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويبدو أن هناك مجالا لتحسين جهود ممثلي المجتمع الدولي لتقرير مصير العديد من الصرب المفقودين في كوسوفو. ومع ذلك، يجب على ألبان كوسوفو وعلى زعمائهم أن يكونوا أكثر تعاونا لتيسير هذه الجهود.

والنرويج ترحب بتسليم رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابق، سلوبودان ميلوسيفيش، إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. فهذه علامة أخرى على أن السلطات الديمقراطية في بلغراد تعمل بشكل منتظم وعازمة على تسوية حسابات الماضي الحديث للبلد لعودة يوغوسلافيا إلى التعاون الدولي الطبيعي. وهذا أمر نرحب به.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الأزمة المقدونية. الأزمة المقدونية لا يمكن أن تُحل حلا عسكريا. والسلام المستدام سيتطلب حلا سياسيا. والقيادة السياسية بحاجة إلى تحمُّل مسؤولية أكبر عن عملية السلام. وهذا يتطلب استعدادا متزايدا للتوصل إلى حل وسط. التجربة حتى الآن تبين حاجة ماسة إلى المشاركة الدولية المستمرة. والتعاون

الوثيق بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إيجابي للغاية. ومما له أهمية كبرى أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. وقرار منظمة حلف شمال الأطلسي بالاستجابة إيجابيا لطلب الرئيس تراجكوفسكي تقديم المساعدة في عملية الرصد ونزع السلاح نأمل أن يسهِّل الحوار السياسي.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في شكر وكيل الأمين العام السيد غويهينو على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأود أن أتناول مجرد نقطتين رئيسيتين اليوم.

مواقف سنغافورة بشأن المسائل الكبرى التي تواجه كوسوفو معروفة. وقد أعربنا عنها باستفاضة في مرات عديدة منذ أن انضممنا إلى مجلس الأمن. والآن وقد اقترب إجراء الانتخابات على مستوى كوسوفو، تاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، من الأكثر أهمية لكل الأطراف المعنية أن تزيد بذل جهودها للتأكد من تهيئة الظروف المناسبة. ومما له أهمية قصوى المشاركة والانخراط الكاملان لكل الطوائف العرقية في كوسوفو في الانتخابات وفي تطوير حكم ذاتي هام. وهذا يتضمن اللاجئين والمشردين، الذين ينبغي أن يُشجعوا على العودة وعلى المشاركة في التسجيل، وفي الانتخابات وفي هياكل الحكم الذاتي. وهناك شروط عديدة مطلوبة، أود أن أُبرز أربعة منها أعتبرها ضرورية.

الأول هو ضمان بيئة آمنة تشعر فيها كل الطوائف العرقية بالأمن. وبناء على العنصر الأول وإعلان قوانين مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة وحيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولقوة كوسوفو أن تتخذا خطوات لمواصلة تحسين الحالة الأمنية في كوسوفو. وللقيادة الكوسوفية دور آخر في رفض العنف، والتطرف والإرهاب بقوة. والعنف ضد الأقليات العرقية، بشكل خاص، يجب أن يتوقف.

الأمر الثاني هو تهيئة مناخ مؤات لتحسين العلاقات بين الطوائف العرقية وتعزيز المصالحة. ويقعً على عاتق قيادة كوسوفو واجب هام في هذا الصدد، بينما يجب على مجتمع كوسوفو أن يتغلب على الكراهية العميقة القائمة بين الطوائف العرقية. وعلى وجه التحديد، يتعين على قيادة كوسوفو الألبانية أن تكون أكثر إقبالا على تحسين معاملة طوائف الأقليات، بينما يجب على هذه الطوائف أن تكون أكثر إقبالا على الاندماج في المجتمع بوجه عام.

والواضح أن الخيار الوحيد القائم هو أن تكون كوسوفو متعددة الأعراق، ويجب على كل من الأغلبية والأقليات في كوسوفو أن تعمل على تحقيق هذا الهدف. ولا تملك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلا المساعدة على دفع العملية إلى الأمام.

والثالث هو استمرار التأكيد على إقامة اقتصاد مستدام يستند إلى قوى السوق. وينبغي عدم الإقلال من شأن الأثر التصاعدي الإيجابي للتقدم الاقتصادي المحرز في كوسوفو. فللنمو الاقتصادي أثر إيجابي حتى على المناخ الأمني في الإقليم. ولكن التنمية الاقتصادية، شأنها تماما شأن المصالحة، تتوقف على استعداد قيادة كوسوفو ذاتها لبناء استدامة اقتصادية في الإقليم. وفي هذا الصدد نحث قيادة كوسوفو على دعم العمل الذي تضطلع به البعثة فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي يجرى إعدادها في ظل الدعامة الاقتصادية.

ورابعا، يزيد عن هذا أهمية في هذه الفترة الحرجة أن تجري البعثة حوارا مباشرا منتظما مع بلغراد. وينبغي أيضا تشجيع الحوار بين قادة كوسوفو السياسيين وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن الواضح أن التنفيذ

الفعال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتطلب الاتصال المستمر بحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولا تنتهي مسؤولية الأمم المتحدة تجاه كوسوفو بالانتخابات وإقامة هياكل الحكم الذاتي المؤقت. وهذه في الواقع مراحل هامة، ولكن يحتمل أن تستغرق عودة كوسوفو إلى الحالة الطبيعية مزيداً من الوقت.

ويجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بكل دقة حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لكوسوفو. ومن الواضح ضرورة استمرار وجود للأمم المتحدة تدعمه الوكالات الدولية والأطراف المهتمة الأخرى في كوسوفو في فترة ما بعد الانتخابات. ولا بد لمدة بقاء ذلك الوجود وطابعه أن يراعيا السياق السياسي الأكبر والمناخ السائد.

والتسوية السلمية لمسألة كوسوفو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار منطقة البلقان برمتها. ونرى أن إنهاء وجود الأمم المتحدة في نهاية المطاف، كما في مناطق الاضطرابات الأخرى من العالم، يجب أن يكون تدريجيا ومنظما بعناية بحيث يدعم التقدم الذي أحرز بشق النفس بدلا من أن يقوضه. فمن اللازم ألا تقوم الأمم المتحدة، بعد أن اضطلعت بهذه المهمة الكبرى، بإنهاء أو تخفيض إحدى البعثات قبل الأوان استنادا إلى القول الساذج بأنه يلزم دعم بعثة أخرى في مكان آخر.

والحقيقة أن الطلب على الموارد اللازمة لإعادة السلام الدولي سوف يتجاوز دائما العرض. بيد أنه إذا لم يحسن ضبط وتنفيذ استراتيجيات الخروج للعمليات التي التزمت بها الأمم المتحدة بالفعل، فإننا معرّضون لخطر حقيقي يتمثل في انحلال عقد جميع المنجزات التي تمت. ومن شأن هذا أن يهدر الاستثمارات الكبيرة التي قام بها المجتمع الدولي إهدارا كاملا وأن يقوض مصداقية الأمم المتحدة بدرجة خطيرة. وأسوأ من ذلك أنه قد يجعل من الضروري إنفاق موارد تزيد حتى عما أُنفق من قبل لإعادة أجزاء الصورة إلى مكانها من جديد.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود كما فعلت الوفود التي سبقتني إلى الكلام أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد جان - ماري غينو، على عرضه الوافي لما استجد من أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وبالرغم من المشاكل الكثيرة التي تواجه البعثة، يجب أن نسلم بأن تقدما ملحوظا قد أحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يرمي إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق في كوسوفو.

وسوف تتطرق ملاحظاتي إلى النقاط التالية.

من الوجهة السياسية، يشعر وفدي بالامتنان للسيد هايكيروب ولجميع موظفي البعثة على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها في التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أن التنظيم الجيد لهذه الانتخابات ذو أهمية حيوية بالنسبة لمشاركة جميع طوائف كوسوفو. ولهذا السبب نهيب بجميع شعوب كوسوفو أن تشارك بكاملها في هذه الانتخابات التي تشكل إطارا حيويا لمكافحة التطرف الجامح والتعصب العرقي.

ومشاركة جميع الطوائف، ولا سيما مشاركة الأقلية الصربية، التي قاطعت الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مثار قلق كبير لوفدي. ونعرب عن ترحيبنا بتسجيل الأحزاب الصربية الأربعة، وندعو البعثة وقوة كوسوفو إلى اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لتشجيع جميع اللاجئين الصرب على العودة إلى وطنهم والمشاركة النشطة في الانتخابات وفي بناء مجتمع متعدد الأعراق متسم بالديمقراطية في كوسوفو. وإعداد سجل انتخابي موثوق به

أمر ضروري للمضي قُدما في العملية الانتخابية الجاري العمل فيها في كوسوفو.

ومن وجهة نظر أمنية، يعرب وفدي عما يساوره من قلق عميق إزاء استمرار العنف العرقي والسياسي فضلا عن الجريمة المنظمة في كوسوفو. ولا شك في أن العنف ضد الأقليات في الإقليم ربما يكون العقبة الرئيسية التي تعترض طريق تحقيق أهداف المجتمع الدولي المتمثلة في تحقيق السلام والديمقراطية والرفاهية في كوسوفو. ونُدين بقوة هذا العنف العشوائي الذي يؤثر على الأقليات والذي يشكل مع الأسف أكبر عائق في سبيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وإقامة الممثل الخاص للأمين العام العنصر ١ ووجود تشريع لقمع الجريمة المنظمة، والحيازة غير القانونية للأسلحة والإرهاب هي تدابير مفيدة يمكن أن تنهض بالأوضاع الأمنية في كوسوفو بدرجة كبيرة. ونؤيد أيضا التدابير العملية التي اتخذتها البعثة وقوة كوسوفو بشأن مراقبة الحدود الإدارية لكوسوفو، ولا سيما الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ويجب أن تتخذ جميع التدابير الضرورية حتى لا تكون كوسوفو بمثابة قاعدة لإرسال الأسلحة إلى المتمردين الألبان وجيش تحرير كوسوفو. ونوجِّه نداء عاجلا إلى الجيش المقدوني وإلى جيش تحرير كوسوفو لاحترام وقف إطلاق النار الذي بدأ نفاذه في ٥ تموز/يوليه، ونُدين أي شكل من أشكال العنف ضد الديمقراطية وسيادة القانون.

ومن الوجهة الاقتصادية، فإن معدل البطالة البالغ الارتفاع السائد في كوسوفو، وحالة الاقتصاد الهشة هما من دواعي القلق بالنسبة لوفدي، رغم أن بعض الجهود قد بذلتها البعثة في هذا المجال. فنحن مقتنعون بأن التنمية الاقتصادية عنصر رئيسي في تثبيت الاستقرار، ومن ثم يوصي وفدي بأن يجمع المجتمع الدولي أموالا إضافية لبرامج الإنعاش الاقتصادي لقرى كوسوفو.

ومن الوجهة الإنسانية، من الأمور التي تبعث على القلق لدى وفدي حالة آلاف اللاجئين الألبان من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الفارّين من المواجهات بين القوات المقدونية والمتطرفين الألبان والذين وجدوا المأوى في كوسوفو، ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم لهم قدرا كبيراً من المساعدة.

وختاما، بينما نحيط علما بضخامة المهمة التي تواجه البعثة، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد هانس هايكيروب على العمل الذي يقوم به بوصفه رئيسا للبعثة، ولموظفي البعثة والقوة المحليين والدوليين على إصرارهم والتزامهم بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أن يكثف المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها لمساعدة البعثة في هذه المرحلة الحرجة من التزامها إزاء كوسوفو لكي يصبح ممكنا تحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

نعرب عن تقديرنا للجهود الأخيرة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في التنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتقدم الذي تم إحرازه بالفعل. وسيجري تسجيل الناخبين في كوسوفو في موعده، في نهاية هذا الشهر. وقد أكدت الصين طول الوقت أهمية مشاركة طوائف الأقليات، فهي لازمة لضمان إجراء انتخابات نزيهة وعادلة.

ولا غنى أيضا بالنسبة لإجراء الانتخابات في كوسوفو عن دمج الاستراتيجية التي استخدمت لبناء الثقة بين مختلف الفئات العرقية في منطقة ميتروفيتشا، كما طلبت بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو. وينبغي أن تواصل البعثة بذل جهودها في هذا الصدد.

وثمة توافق آخر في الآراء له أهميته توصلت إليه بعثة مجلس الأمن التي أُوفدت إلى كوسوفو ألا وهو ضرورة الترع التام لأسلحة الجماعات المسلحة غير الشرعية. ويكتسب الآن جهاز شرطة كوسوفو قوة ويقوم بدور متزايد الأهمية لضمان إقرار القانون والنظام وإدارة العدالة في كوسوفو. ونحن نفهم أن جهاز شرطة كوسوفو قد جنَّد، أو أنه بصدد تجنيد، عدد كبير من أفراد جيش تحرير كوسوفو، مما من شأنه أن يؤثر فيما إذا كان جهاز شرطة كوسوفو سوف يقوم بدوره بصورة حيادية في إقرار القانون والنظام. ويحدونا الأمل في أن تمضي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قدما متوخية الحذر في هذه المسألة.

وإلى حد ما توجد صلة بين الأوضاع في كوسوفو ومقدونيا ولذلك من الضروري إيلاء اهتمام لتدفق الأسلحة بصورة غير شرعية والاهتمام بالحالة الإنسانية على طول الحدود بين كوسوفو ومقدونيا. وتقع على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مسؤولية اتخاذ تدابير فعالة لوقف تدفقات الأسلحة بصورة غير شرعية عبر الحدود. وبلغت الحالة في مقدونيا مرحلة حرجة. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأطراف المعنية، استلهاما بروح احترام سيادة مقدونيا وسلامتها الإقليمية، بتخفيف حدة التوترات العرقية بين الأقليات المقدونية والألبانية بطريقة موضوعية وغير منحازة كي يتسنى تجنب تصاعد العنف وتدهور حالة الأمن، مما يؤثر سلبا على السلام والاستقرار في المنطقة كلها.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد ملادنوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أُعرب أنا أيضا عن الشكر للسيد غويهينو وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ومنذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن، في الشهر الماضي، في الحالة في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لجمهورية صربيا اليوغوسلافية – أصبحت الانتخابات في المقاطعة، وعودة المشردين واقتفاء أثر المخطوفين والمفقودين قضايا ذات أولوية.

والهدف العام لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأطراف الفاعلة الدولية المشاركة في البحث عن حل للأزمة في كوسوفو وميتوهيا ينبغي أن يكون التنفيذ الثابت لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتهيئة الأوضاع من أجل بناء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك الحكم الذاتي والاستقلال الجوهري مع إيلاء الاحترام التام للسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسيادتها.

ويقينا، فإن الخطوة الضرورية التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف تتمثل في عودة المشردين. ولا بد من تهيئة بيئة آمنة تماما لعودة الصرب والأشخاص الآخرين من غير الألبانيين إلى مساكنهم، بدلا من عودتهم إلى بعض أماكن الإقامة المؤقتة. وبطبيعة الحال، سوف تستغرق هذه المهمة بعض الوقت، ولكن بالمستطاع القيام بها خطوة تلو الأخرى. وصربيا الجنوبية دليل قاطع على أن بالمستطاع عودة المشردين إذا تهيأت الأوضاع الصحيحة. ويمكن تهيئة تلك الأوضاع في كوسوفو وميتوهيا أيضا. ومنذ دخول القوات اليوغوسلافية سائر أنحاء منطقة السلامة الأرضية في ٣١ أيار/مايو من هذه السنة عاد إلى المنطقة ما يزيد على نصف عدد الألبانيين المشردين البالغ ١٢٠٠٠.

بيد أنه لا يزال يعيش الآن أكثر من ٢٥٠٠٠٠ مشرد من كوسوفو وميتوهيا في أجزاء أخرى من صربيا وفي سائر أنحاء يوغوسلافيا. ولقد غادر ٢٥٠٠٠ من غير الألبانيين من المقاطعة في سنة ٢٠٠٠ وحدها. وبموجب خطة العودة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من المفروض أن يعود ٢٠٠٠ شخص في هذه السنة. وبالنظر إلى الظروف القائمة حاليا في كوسوفو وميتوهيا، حتى هذا العدد المتواضع يبدو غير حقيقي.

والقضية الأخرى الهامة والمؤلمة جدا هي قضية مصير الأشخاص المخطوفين والمفقودين. وينبغي أن نهتم بالالتماسات اليائسة التي تقدمها الأسر والأقارب. ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا للبحث عن جميع الأشخاص المفقودين. وتعلق حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أهمية قصوى لحل هذه القضية. وليس ثمة شك في أنه لا يمكن حلها إلا بمشاركة المجتمع الدولي والأطراف الألبانية. وحتى الآن، يؤسفني أن أقول، بأن الأطراف الألبانية لم تُظهر استعدادا للمشاركة بنشاط. ومع ذلك من المشجع، بطبيعة الحال، أن فهم هذه القضية قد تبين في اجتماع الوفد اليوغوسلافي مع مجلس شمال الأطلسي والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي عُقد في بروكسل في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١.

إن مسألة مشاركة الصرب في الانتخابات العامة في كوسوفو ومتوهيخا المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تثير الاهتمام على نطاق واسع. ويرى المجتمع الدولي أن تضمينها في ما يتصل بالتصدي لمستقبل كوسوفو ومتوهيخا بعد شرطا أساسيا لا غنى عنه. وعرض وفدي موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن الانتخابات في بيانه الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأؤكد من جديد على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على استعداد لدعم مشاركة الصرب في الانتخابات إذا ما توفرت الظروف اللازمة.

وأظهرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي. وطالبت الصرب بالتسجيل وحددت الشروط اللازمة لكي تطلب منهم المشاركة في الانتخابات. وتشمل تلك الشروط توفر ضمانات الأمن لجميع المقيمين في كوسوفو ومتوهيخا، وتهيئة الأوضاع من أجل عودة جميع المشردين في أمان؛ والبحث عن أثر جميع الأشخاص المخطوفين والمفقودين؛ والتحضير للانتخابات بالتعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا. وفي الوقت نفسه، تم عمل الترتيبات الملائمة مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة للبدء في عملية تسجيل الناخبين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإجراء الانتخابات ومراقبتها.

وأود في هذه المناسبة أن أشير أيضا إلى ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. الأمر الذي من شأنه أن ييسر ليس التوصل إلى حلول عملية عديدة فحسب، بل أيضا إعادة التزام المجتمع الدولي باحترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على استعداد لإقامة علاقات مع قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على أساس الشراكة والاحترام المتبادل. غير أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في رأينا، عن طريق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات التي يقوم بها موظفو حكومة يوغوسلافيا وممثلو الأحزاب السياسية إلى كوسوفو ومتوهيخا، قد اتخذت، خطوة في الاتجاه المعاكس. وتتضمن الأمور الرسمية المطلوبة قيودا هامة جدا تتضمن علاقات بين دول ذات سيادة. وهي غير ملائمة بصورة واضحة فيما يتعلق بالزيارات التي يقوم بها أشخاص من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى كوسوفو ومتوهيخا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا التابعة لها. وهذه حالة مستهجنة يتعين في ظلها أن تقوم السلطات الديمقراطية اليوغوسلافية الآن بالوفاء بشروط لم تكن مطلوبة حتى في ظل نظام سلوبودان ميلوسفيتش. وينبغي إعادة النظر في هذه المبادئ التوجيهية، وفي رأينا أن أفضل طريقة للقيام بذلك عن طريق التوصل إلى اتفاق متبادل.

ومن شأن إزالة آثار الماضي التي تنطوي على مفارقات تاريخية أن تيسِّر إلى حد كبير تقدم الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتحقيقا لهذه الغاية، يحدونا الأمل ونعتقد في ضرورة رفع وإلغاء الحظر على الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) وإلغاء منطقة السلامة الأرضية ومنطقة السلامة الجوية اللتين أُنشئتا بموجب الاتفاق العسكري التقني المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وسوف تبذل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قصارى جهدها لتحسين الحالة في كوسوفو ومتوهيخا، وهي حالة تجانب ما قُصد تحقيقه بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تقوم أيضا الأقلية الألبانية في كوسوفو ومتوهيخا بدور نشط بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الدولية، وتتجنب الخطوات التي تنتهك أو تتجاوز حدود قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالنظر إلى هذه الجهود معا، نرى أنها تفضي إلى إنشاء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو ومتوهيخا وتحقيق الاستقرار في يوغوسلافيا، ومد نطاق ذلك بحيث يحقق الاستقرار في منطقة البلقان بأسرها.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

في الشهر الماضي أتيحت لمجلس الأمن الفرصة لمناقشة الحالة في كوسوفو على أساس تقريريّ الأمين العام وبعثة مجلس الأمن إلى المنطقة. ولقد عقب الاتحاد الأوروبي على التطورات في كوسوفو في تلك المناسبة، ولذلك سوف اقتصر على إبراز العناصر التي لها أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد - وهي أيضا عناصر أبرزها السيد غينو في إحاطته الإعلامية الممتازة.

وأود قبل كل شيء إعادة التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي لجهود بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد هانس هايكيروب، في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولقد أدى العمل الذي ينفذه رجال ونساء البعثة إلى نتائج ملموسة وإيجابية ينبغي إبرازها.

والاتحاد الأوروبي يرحب بإعلان الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت وإعلان موعد الانتخابات البرلمانية. هذه خطوات حاسمة على طريق قيام كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق. ولكن لتحقيق ذلك الهدف من الضروري أن تشارك كل الطوائف في الانتخابات وفي مؤسسات كوسوفو المؤقتة التي ستنبثق عنها. الانتخابات سوف تمنح الفرصة لكل الطوائف لكي تتحكم في مصيرها ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، نرحب بدعم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتسجيل الناخبين صرب كوسوفو. ونأمل أن يسهم تعيين نائب رئيس الوزراء الصربي كوفيتش لتنسيق السياسة الخاصة بكوسوفو في تلك الجهود، وأن تتمكن حكومة بلغراد أيضا من إقناع طائفة صرب كوسوفو من المشاركة في الانتخابات التي ستجرى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بقيام أحزاب سياسية عديدة بتسجيل نفسها بالفعل لهذه الانتخابات. ونشجع الأحزاب الأخرى، ولا سيما الأحزاب الصربية، على أن تحذو حذوها.

ويدرك الاتحاد الأوروبي المشاكل التي ما زالت قائمة في كوسوفو، خاصة فيما يتعلق بالأمن والمفقودين وعودة اللاجئين والمشردين. ونرحب بالتدابير والمبادرات التي تم القيام بها ونشجع البعثة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على مواصلة جهودها في تلك المجالات.

لقد خفت حدة التوتر في كوسوفو بعض الشيء خلال الشهر الماضي. إلا أن خطر تدهور الحالة لا ينبغي الاستهانة به. ونأمل أن تؤدي التدابير الأمنية الأخيرة إلى انحسار موجة العنف. كذلك ينبغي لترسيخ العنصر الأول، ''الشرطة والعدل''، أن يفتح الطريق أمام تحسين النظام العام. ويؤيد الاتحاد اعتماد وإنفاذ تدابير حازمة ضد المتطرفين والمنظمات الإجرامية، ونشدد على الحالة الباعثة على القلق في شمال كوسوفو، وخاصة في متروفيتشا، إننا ندعم جهود البعثة وقوة كوسوفو لضمان الأمن واستعادة الثقة في هذه المنطقة.

إن تسليم السيد ميلوسفيتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في لاهاي، هو تطور هام بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ومن الضروري لعملية المصالحة أن يدرك شعب كوسوفو، وشعوب المنطقة بأسرها بشكل عام، أنه سيتم إحقاق العدل وأن ما من أحد فوق القانون.

وبالرغم من وقف إطلاق النار الهش إلا أن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تظل مصدرا للقلق. وما زلنا مقتنعين بأن السبيل الوحيد لتحقيق تسوية دائمة هو من خلال الحوار السياسي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالحوار السياسي الذي تم استهلاله على أساس وثيقة الإطار. يجب أن تتحمل الآن كل الأطراف مسؤولياتها. وسيواصل الاتحاد تقديم مساعدته بهدف إيجاد حل سلمي ودائم للصراع. وكما يعلم الأعضاء فإن الممثل السامي، السيد سولانا، هو اليوم في سكوبيه ومعه الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي جهوده لتشجيع الاستقرار والتنمية الديمقراطية والازدهار في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع كل الأطراف. وفي الشهر القادم فإن العملية الانتخابية في كوسوفو ستصل إلى محطة هامة في مسيرة تسجيل الأحزاب السياسية والناخبين. ونأمل أن نتمكن في جلسة مجلس الأمن القادمة من الإعراب عن الرضا بأن كل شيء سار على ما يرام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد غينو لكي يرد على الأسئلة والتعقيبات.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أتناول تعقيبات وأسئلة ممثل فرنسا. طلب مني السفير دوتريو التعقيب على الاستنتاج المبهم للجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المعنية بكوسوفو بأن شروط المشاركة الصربية في الانتخابات ''لا وجود لها'' (انظر أعلاه). وأعتقد أن الرد الأول هو أن أربعة أحزاب صربية قررت التسجيل وطلبت المصادقة عليها. ويدل ذلك على أن تلك الأحزاب الأربعة تأمل في أن تسفر عن الانتخابات مشاركة حقيقية للطائفة الصربية في شؤون كوسوفو.

ومن الواضح أن التقدم الذي يتوقعه الصرب سيكون تدريجيا - وسيكون بطيئا جدا بالنسبة لتوقعاتهم. وكما أعتقد أن الكل يتفق على ذلك، فلا يمكن أن يحدث تقدم إلا من خلال نهج تدريجي، مثل النهج الذي شرعت فيه البعثة. ومن الممكن مناقشة معدل السرعة، لكني أعتقد أن الكل يتفق على أنه يجب أن يكون تدريجيا.

ومن الواضح أنه لا بد من الوفاء بالتوقعات في المجالات الثلاثة الأساسية. وبعض المسائل لديها أبعاد رمزية وعاطفية، مثل مسألة المفقودين. ولقد أشارت وفود عديدة

هنا إلى مذكرة التفاهم مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، والتي سنحظى من خلالها بتعاونها في التشخيصات القائمة على سبر الحمض الخلوي الصبغي. وهذه خطوة إلى الأمام أعتقد أنها ستمكننا من إحراز تقدم في هذه القضية المؤلمة.

وهناك قضايا عملية معينة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على المشاركة الصربية في الانتخابات، وأولها وأهمها قضية عودة اللاجئين والمشردين. وهنا تجري محادثات بشأن وتيرة عودة هؤلاء الأشخاص، ونأمل أن تتم بأسرع وقت ممكن. إلا أننا نعلم أنه يجب أخذ الحالة الأمنية في الحسبان، لأن ما من شيء يضر باستعادة الثقة أكثر من إتمام عودقم في ظل ظروف سيئة وتعريض سلامة وأمن الصرب العائدين إلى كوسوفو للخطر.

ويمكن لطرائق عمليات العودة هذه أن تخضع للمناقشة. إن الموقف القائم منذ فترة طويلة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة هو أن العائدين ينبغي أن يعودوا إلى أماكنهم الأصلية. ونعرف أن ذلك يمكن أن يسبب مشاكل عملية في بعض الحالات، لأن منازلهم مشغولة أو لأن العائدين سيكونوا معزولين في أماكن يصعب فيها ضمان سلامتهم وأمنهم. أعتقد أنه لا بد أن نعالج هذه القضايا بشكل عملي وأن ننظر في كيفية العمل بما يتفق مع المبادئ الأساسية بينما نتكيف مع ظروف محددة في كوسوفو.

ومما يجدر ذكره أنه كانت هناك بعض البوادر المشجعة. إذ طلبت جمعية معنية بالمشردين من منطقة بيتش تسجيلها في الانتخابات، وهذه بادرة مشجعة. ويظهر هذا أنه يوجد أمل واعتقاد أيضا بإمكانية إحراز تقدم.

أما المجال الأساسي الثالث الذي تكلم فيه كثيرون فهو الأمن، بالطبع، إذ لا يزال هذا المجال مبعث قلق رئيسي لبعثة الأمم المتحدة. ولن أكرر ما ذكرته آنفا في هذا الصدد. وأظن أنني قد أكدت على التقدم المحرز. ولدينا، على ما أعتقد، نهج ستزداد فعاليته، وقد بدأ يبرز بصورة ملموسة.

وختاما، فيما يتعلق بمشاركة الصرب في العملية الانتخابية، أعتقد أن بيت القصيد هو أن نتبين إن كانت هذه الطائفة تريد التأثير من الداخل على عملية المصالحة وعلى إدارة كوسوفو. وأعتقد أن آفاق انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر تتيح هذه الإمكانية. وهي تتيح إمكانية إقامة كوسوفو متعددة الأعراق، حيث ستكون المشاركة في إدارة الشؤون العامة ثمرة عملية مصالحة وأداة لهذه المصالحة في نفس الوقت. والجمع بين الطوائف على نفس الطاولة في محفل واحد لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لها، وإجبارها بالتالي على الدخول في حوار، بدلا من وجود نوع من الإدارة الموازية لشؤونها، سيساعد على تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز عملية المصالحة. ومع ذلك، فإنني أعترف بأن هذه العملية ستستغرق بعض الوقت.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غينو على التوضيحات التي قدّمها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.